Distr.: General 10 October 2016

Arabic

Original: English



الوثائق الرسمية

# اللجنة الثالثة

# محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة ميخا فاليس . . . . . . . . . . . . . . . . . (كولومبيا)

## المحتويات

بيان للرئيسة

تنظيم الأعمال

البند ٢٦ من حدول الأعمال: التنمية الاحتماعية

- (أ) التنمية الاجتماعية، يما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمستين والمعوقين والأسرة
  - (ب) محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: srcorrections@un.org) (Chief of the Documents Control Unit).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (/http://documents.un.org).





#### افتتحت الجلسة الساعة ٥٠:٠٥

### بيان للرئيسة

1 - الرئيسة قالت إن الدورة الحادية والسبعين تبدأ في وقت هو من أصعب الأوقات في التاريخ الحديث. فالطابع الملّح للعديد من المسائل التي سوف تعالجها اللجنة قد اتضح في قمة الأمم المتحدة المتعلقة باللاحثين والمهاجرين، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، التي سلم فيها القادة بالحاحة الملحة إلى سياسات وبرامج لمعالجة تلك المسائل وحماية المتضررين بسببها ودعمهم.

٢ – ومن الواضح أن أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس سوف يهديان عمل اللجنة في العقود القادمة. ويتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة دعماً متماسكاً ومنسقاً من منظومة الأمم المتحدة، ومن الضروري تعزيز تنسيق جهود اللجان الرئيسية، وبخاصة جهود اللجنتين الثانية و الثالثة.

" - وينبغي للقرارات التي تعتمدها اللجنة الثالثة أن تعكس التزام الدول الأعضاء بإعمال جميع حقوق الإنسان، مما فيها الحق في التنمية، وينبغي تعزيز التقدم الذي تم إحرازه في حماية الحقوق المدنية والسياسية والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ثم إن الالتزام بعدم إغفال أحد يعني العمل من أحل كل الحقوق من أحل كل الأشخاص، من دون تمييز. وأضافت ألها سوف تعمل على تحقيق مزيد من التعاون مع هيئات وآليات منظومة حقوق الإنسان، وبخاصة مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

كما أعربت عن أملها في النهوض بعمل اللجنة في
بحالي العدالة الجنائية ومنع الجريمة، مع القيام في الوقت نفسه

بمعالجة جهود مكافحة الفساد، ومشكلة المخدرات العالمية والاتّجار بالأشخاص. وأوضحت أن تعيين السيدة نادية مراد باسي طه، سفيرة للنوايا الحسنة لكرامة الناجين من ضحايا الاتجار بالبشر، يعكس أهمية الاستماع إلى أصوات الضحايا والعمل مع منظمات المحتمع المدني.

٥ - واعتبرت أن انتخاها رئيسة للجنة ينطوي على اعتراف بما أحرزته كولومبيا من تقدم في مجال دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأكدت أن مسؤوليتها ذات أهمية خاصة في وقت يشعر فيه أهل كولومبيا كما لم يشعروا من قبل قط بالبهجة والتحديات المصاحبة للتفاوض على اتفاق سلام في سياق النزاع المسلّح الذي يرجع إلى ما يزيد على ٥٠ سنة. فقد كان السلام عصيّا على التحقق في بلدها، ولكن أهل كولومبيا لم يفرّطوا في الزخم القائم أو التقدم الحرز على مدى السنوات الست الماضية. فطريق السلام سوف يؤتي دائماً ثماره.

# تنظيم الأعمال (A/C.3/71/L.1/Rev.1 بالأعمال (A/C.3/71/L.1/Add.1/Rev.1 درايات) (A/C.3/71/L.1/Add.1/Rev.1 و المرابعة المرا

7 - الرئيسة قالت إن الرسالة الموجهة من رئيس الجمعية العامة بشأن بنود حدول الأعمال المحالة إلى اللجنة الثالثة ترد في الوثيقة A/C.3/71/1 أما قائمة الوثائق الصادرة في إطار كل بند من بنود حدول الأعمال فترد في الوثيقة بند من بنود حدول الأعمال المبادئ التوجيهية المتعلقة بسير عمل اللجنة مبيّنة في تقرير المكتب (A/71/250).

٧ - السيد خان (أمين اللجنة) تا قائمة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وسائر الخبراء المقرر أن يقدموا تقارير إلى اللجنة في دورتما الحالية.

٨ - الرئيسة قالت إلها تعتبر أن اللجنة، حرياً على
الممارسة السابقة، ترغب في دعوة المكلفين بولايات من

16-17120 2/13

لتقديم تقاريرهم إلى اللجنة والتفاعل معها.

٩ - وقد تقرر ذلك.

١٠ - الرئيسة قالت إلها تعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تنظيم الأعمال على النحو الوارد في الوثيقتين بإدخال تعديلات عليه.

١١ - وقد تقرر ذلك.

١٢ - السيد موسى (جيبوتي) قال إن جدول أعمال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة لم ينص على قيام ممثل للجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا بالإدلاء ببيان شفوي، كما تقتضى الفقرة ١١ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٢٩، المعتمد في ٢ تموز/يوليـه ٢٠١٥. ونظراً إلى أنه قد وضعت بالفعل فيما يبدو خطط لسفر أعضاء لجنة التحقيق إلى نيويورك، فمن الضروري تعديل جدول الأعمال لتصحيح إغفال هذا الأمر.

١٣ - السيد خان (أمين اللجنة)، أشار إلى أن لجنة التحقيق قد أنشئت عمالاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٦ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، وقال إن ولايتها قد مُلدَّدت سنة أخرى بموجب القرار ١٨/٢٩ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥. غير أن مجلس حقوق الإنسان لم يمدّد تلك الولاية لما بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، ومن ثم تُعتبر اللجنة غير موجودة. والأمر يعود إلى اللجنة بشأن ما إذا كانت تقرر دعوة ممثل للجنة لم يعد لها وجود للمثول أمامها، وما إذا كان طلب مجلس حقوق الإنسان المتعلق بتقديم تقرير، الوارد في قرار المجلس ١٨/٢٩ لا يزال سارياً بعد عدم تحديد الولاية المعنية. وقد كانت لجنة التحقيق تتألف من ثلاثة أعضاء، هم: المقررة الخاصة المعنية بحالة

مجلس حقوق الإنسان في إطار الإجراءات الخاصة، أو رؤساء حقوق الإنسان في إريتريا وعضوان عينهما المجلس. وقد الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، أو الأفرقة العاملة وغيرهم مُدَّدت ولاية المقررة الخاصة، ويرد اسمها في القائمة التي انتهى من فوره من تلاوتما للجنة.

١٤ - السيد جورجيو (إريتريا) قال إن وفده يتفق مع الشرح الذي قدمته الأمانة العامة. فحيث أن ولاية لجنة التحقيق لم تُمدُّد بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٢ المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، فلا يوجد مبرر لتقديم تقرير شفوي. كما قرر المحلس في تموز/يوليه ٢٠١٦ أن تقوم المقررة الخاصة بتقديم تقرير إلى اللجنة الثالثة. علماً بأن قرارات المحلس الأحيرة تنسخ أي قرارات سابقة له. وعلى الرغم من أن إريتريا قد عارضت، كما فعلت في السنوات السابقة، الولايات المتعلقة ببلدان معينة، فإن وفده سوف يتعاون مع المقررة الخاصة في سياق اللجنة الثالثة.

١٥ - السيد موسى (جيبوت) قال إنه قد أحاط علماً . علاحظات الأمانة العامة، ولكنه لا يتفق معها فيما عرضته من آراء. فقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٢٩، الذي اعتمد فعلاً بتوافق الآراء، يتضمن طلباً صريحاً بتقديم تقرير مستكمل إلى الجمعية العامة بشأن حالة حقوق الانسان في إريتريا. وأضاف أن وفده لا يمكنه أن يفهم حيداً كيف تتقاعس الأمانة العامة عن الامتثال لأحكام قرار اعتمد بتوافق الآراء. وحث الأمانة العامة على أن تبذل قصاراها لتصحيح إغفال هذا الأمر، وإدراج البند في جدول الأعمال.

١٦ - الرئيسة طلبت من اللجنة الإذن لها بالتماس مشورة قانونية من مكتب الشؤون القانونية بشأن المسألة التي أثارها و فد جيبوتي.

١٧ - وقد تقرر ذلك.

١٨ - السيد جورجيو (إريتريا) طلب توضيحاً من الرئيسة بشأن كيفية صياغة المسألة التي سوف تحال إلى مكتب الشؤون القانونية، واقترح أن تناقش اللجنة هذه المسألة.

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (A/71/188)

- (أ) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنّين والمعوقين والأسرة (A/71/214 و A/71/61-E/2016/7)
- (ب) محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل (A/71/177)

19 - السيد وو هونغبو (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية) قال إن اللجنة تعمل في مسائل رئيسية متعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، ومن ثم فسوف تنظر في طائفة واسعة من المسائل تشمل التقدم الاجتماعي ومتابعة واستعراض نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. ويمكن للجنة من خلال عملها أن تقدم توجيهات أساسية فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والسياسات الاجتماعية الفعالة دعماً للحقوق اليي للجميع. ثم إن القيادة القادرة على إحداث تحولُّل، والمسؤولية الوطنية عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تتطلبان والمسؤولية الوطنية عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تتطلبان ويتعين تعنين تنفيذها برُمَّتها. ويتعين تعنيز المؤسسات وزيادة شفافيتها وشمولها. كما أن السياسة العامة وتكاملها أمران ضروريان. وينبغي للمشاركة والشراكة على الصعيد العالمي أن يرتفعا إلى مستويات عالية جديدة.

7٠ - وقد تحقق تقدُّم كبير في رفاه البشر في العقدين الماضيين، مع إفلات ما يزيد على بليون شخص من براثن الفقر المدقع، والحد بدرجة كبيرة من الجوع وسوء التغذية، ومن وفيات الطفولة والأمومة. ولوحظ تحسُّن في معدلات الالتحاق بالمدارس، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية، وفي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. غير أن هذه المكاسب تتسم بالتفاوت والهشاشة مع تشبث الفقر المدقع بالبقاء بمعدلات عالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي آسيا،

وأوجه عدم المساواة المتزايدة والبطالة في البلدان المتقدمة النمو. ولا بد من المعاونة في الحد من انتقال الفقر بين الأحيال. وتعاني النساء والأطفال وذوو الإعاقة والسكان الأصليون في هذا الصدد معاناة بالغة.

٢١ - ثم إن الإقصاء وعدم المساواة والنزاع وما تتسم به الأنماط السابقة للإنتاج والاستهلاك من عدم استدامة، يتعين أن يحل محلها مسار للتنمية البشرية يتسم بمزيد من الشمول والمساواة والاستدامة. وقد أُنجرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، من شألها المعاونة في الحد من ضعف تلك الشعوب. وقد وافقت سنة ٢٠١٦ الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسوف تتاح للجنة الثالثة الفرصة لقيادة الطريق نحو عرض الكيفية التي يمكن بحا للسياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات المتعلقة بالبيي التحتية ضمان عدم إغفال أي أحد. علماً بأن الاقتصادات القوية أو محاولات تصحيح السوق والإخفاقات المؤسسية أو حماية الأسر المعيشية الفقيرة بصورة مؤقتة، هي أمور غير كافية. ويمكن للجنة الثالثة، هيي والمحلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية وهيئاته الاستشارية، وبخاصة لجنة التنمية الاجتماعية والمنتدى الدائم المعنى بقضايا الشعوب الأصلية، القيام بدور قيادي في كفالة اتخاذ لهج مرتكز على الشعوب.

77 - السيدة باس (مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي) قدمت ثلاثة تقارير للأمين العام ومذكرة للأمانة العامة في إطار البند 7٦ (أ) من حدول الأعمال. وفي معرض إشارها لتقرير الأمين العام عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة حرى (A/71/214)، قالت إن التقدم الإيجابي الذي تحقق قد حرى

16-17120 4/13

تقديره، ولكن انتهى الرأي إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لضمان مراعاة الخطة لقضايا الإعاقة في مراحل التنفيذ والاستعراض والرصد والتقييم.

77 - واستطردت قائلة إن مذكرة الأمانة العامة بشأن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٦ (٨/71/188) تقدم استعراضاً عاماً للتقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٦. وقد بحث التقرير في أنماط الاستبعاد الاجتماعي، والفقر والعمالة.

72 - أما تقرير الأمين العام عن تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها (A/71/61-E/2016/7)، فيتضمن استعراضاً للمبادرات السياساتية الأحيرة التي اتخذها الدول الأعضاء، مع توجيه الانتباه إلى ضرورة تغيير الأصول الثقافية والاجتماعية التي تديم العنف العائلي.

70 - السيد إيلابافولوري (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) قدم مذكرة الأمين العام التي تحيل تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بعنوان "محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل والتعليم من أجل الديمقراطية" (A/71/177). ويُجمِل التقرير شتى الإجراءات التنسيقية والتحفيزية إضافة إلى خمسة محاور استراتيجية تضطلع بما اليونسكو في مجال تعزيز محو الأمية منذ الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

77 - السيدة فانغاسورين (منغوليا) سألت عما إذا كان يمكن لممثل اليونسكو تقديم مزيد من المعلومات عن الأنشطة والخطط المستقبلية للتحالف العالمي لمحو الأمية.

۲۷ - السيد إيلابافولوري (اليونسكو) قال إنه لما انتهى عقد محو الأمية (۲۰۱۲-۲۰۱۲)، دارت مداولات حول كيفية معالجة حقيقة أن ۷۰۰ مليون شخص على صعيد العالم لا يستطيعون القراءة أو الكتابة، وأن ۲۰۰ مليون طفل يتركون المدرسة دون بلوغ مستوى ملائم من التعليم. وقد

أنشئ التحالف العالمي لمحو الأمية استجابة للحاجة إلى مبادرات حديدة بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، فمحو الأمية هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة وتشجَّع البلدان على تعزيز مؤسسالها بحيث يمكن لكل أحد أن يبلغ مهارات محو الأمية الوظيفية. ولدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من مثل المقررات الدراسية والاستخدامات على شبكة الانترنت، إمكانات لم تُستغل بعد، وسوف يحاول التحالف حفز الإمكانات المحبوءة باتخاذ لهج مشترك بين القطاعات. فمحو الأمية مرتبط بالصحة والزراعة وغيرهما من مجالات التنمية المستدامة، ومع توافر الشعور المشترك بوحدة الهدف والتوجّه، المستدامة، ومع توافر الشعور المشترك بوحدة الهدف والتوجّه،

7۸ - السيد بصديق (الجزائر) قال إن الجزائر تكرس اهتماماً خاصاً لبرامج التنمية الاجتماعية من أجل التخفيف من حدة الفقر، ومن أجل الإسكان، ومحو الأمية، والرعاية الصحية. فبرنامج الإسكان الاجتماعي ماضٍ في طريقه منذ عدة سنوات في الجزائر العاصمة، التي أصبحت أول عاصمة أفريقية خالية من الأحياء الفقيرة، وتم التوسع في البرنامج ليشمل مدناً أحرى. ومعدل البطالة في الجزائر يقل عن ليشمل مدناً أخرى. ومعدل البطالة في الجزائر يقل عن المستضعفة وتزويدها بالمرافق الأساسية والتعليم من حلال سياسات متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

79 - وتُعقد منذ عام ١٩٧٠ مؤتمرات قمة مناهضة للفقر، غير أن الفقر يواصل الزيادة. والمحتمع الدولي دأب على التركيز على الشعارات لا الأفعال. وما يبعث على القلق أن العديد من الدول لم تبلغ بعد أهداف التنمية المستدامة ولا تملك الموارد المالية أو التقنية اللازمة لبلوغ هذه الأهداف. وعلى الرغم من الكثير الذي قيل عن الإدماج والتكامل والتعليم وتعزيز المؤسسات، والمساواة بين الجنسين لم يُقل إلا القليل عن كيفية تحقيق تلك الأهداف.

السيدة باس (مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي) قالت إن التركيز على المسائل الاقتصادي لا يكفي؛ ويتعين تنسيق الأعمال في المحالين الاقتصادي والاجتماعي. ولعله ينبغي للجنتين الثانية والثالثة العمل معا فيما يتعلق بتلك المسائل. ثم إن لجنة التنمية الاجتماعية التي عقدت آخر دوراها في شباط/فبراير ٢٠١٦، ينبغي أن تكون هي المنبر الرئيسي لمناقشة كيفية تنفيذ التغيير. وعلى الرغم مما للقيود المالية من تأثير، فمن الممكن استخدام الموارد التي هي بالفعل تحت تُصرف المنظمات. وعلى سبيل المثال، فإن تشييد مبانٍ حديدة يتيسر لذوي الإعاقة استخدامها من شأنه معاونة الأطفال ذوي الإعاقة بلا أي تكلفة إضافية. وهذا معرد مثال واحد، ولكن يمكن إيجاد حلول مماثلة للمشكلات الأخرى من خلال جهود متضافرة.

۳۱ – السيد بلاساي (تايلند) تكلم باسم مجموعة الـ ۷۷ والصين، فقال إن عام ۲۰۱٦ عام مهم للتنمية الاجتماعية، بعد أن تم في عام ۲۰۱۵ اعتماد خطة عام ۲۰۳۰ للتنمية المستدامة. هـذا، وفي دورة عام ۲۰۱۱ للجنة التنمية الاجتماعية، قامت الدول الأعضاء بدعم تنفيذ خطة عام ۲۰۳۰ للتنمية المستدامة وأعادت تفعيل التزاماتها بتحقيق تقدم في القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي من أجل عدم إغفال أي أحد.

٣٢ - ولا يزال القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي من العوامل الرئيسية لتحسين الا يمثلان تحدّين في العديد من أنحاء العالم، كما أن لأوجه عدم المسنين من السكان. ومن بين المساواة المتزايدة وحالات العجز في العمل اللائق تأثيراً سلبياً التعاون والأطر القانونية لتعزيز على الأُسر والشباب والمسنين وذوي الإعاقة. ومن ثم ينبغي والتمتع الكامل بها، ورفاه المسنية للحكومات تقوية ما تبذله من جهود من أجل تعزيز وحماية شرق آسيا إضافة إلى ثلاث أم احتياجات أضعف فئات المجتمع. كما أن هناك قلقاً بشأن الفاعلة، وبروتوكول الميثاق التناوت فيما يحرز من تقدم في الوفاء بجميع الالتزامات والشعوب، المتعلق بحقوق المسنين المترابطة التي قُطعت في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، فضلاً الأمريكية لحماية حقوق المسنين.

عن القلق بشأن الأزمات العالمية المستمرة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، وبطالة الشباب، وتغيّر المناخ، والتهديدات الصحية العالمية، والتطرف العنيف، والإرهاب، والأزمات الإنسانية والفساد. وعلى حين أن كل بلد يواجه تحدّيات محددة تخصه هو، فإن التحدّيات التي تواجهها البلدان الأفريقية، وأقل الدول نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والدول التي تشهد حالات نزاع، تحتاج إلى اهتمام خاص.

٣٣ - ويتوجب على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماة الموجب القانون الدولي لإزاحة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحقوق الشعوب في تقرير المصير، ولا سيما الشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الاستعماري والأجنبي وغيره من أشكال السيطرة الأجنبية. كما أن التعاون الدولي، في الوقت نفسه، ذو أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً وتعزيز برنامج العمل للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية. وهناك حاجة إلى لهج إنمائي أقوى وأكثر تناسقاً وتكاملاً، وهناك ضرورة ملّحة لوفاء الدول المتقدمة النمو بالتزاماقا بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دولياً.

٣٤ - وإن الاحتفاء بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ قد أتاح الفرصة لتعزيز السياسات والبرامج الوطنية المرتكزة على الأسرة. ثم إن تنفيذ خطة عمل مدريد الدولي المتعلقة بالشيخوخة هو عامل من العوامل الرئيسية لتحسين الاستجابات للوقائع الجديدة للمسنين من السكان. ومن بين التطورات الإقليمية لتعزيز التعاون والأطر القانونية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتمتع الكامل بها، ورفاه المسنين، بيان رابطة أمم حنوب شرق آسيا إضافة إلى ثلاث أمم أخرى بشأن الشيخوخة الفاعلة، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، واتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق المسنين.

16-17120 6/13

97 - السيدة يباراغويو (الفلبين) تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن عام ١٠١٥ كان عاماً تاريخياً، إذ اعتُمدت فيه خطة عام ٢٠٠٠، وأنشئت فيه رسمياً جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وسوف تسترشد المرحلة القادمة لإنشاء الجماعة برؤية الرابطة لعام ٢٠٢٥، ومخطط عشري لأركان الجماعة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية. وهناك التزام حازم بضمان أن تكون الجماعة شاملة ومستدامة ومرنة ودينامية، وأن تتمتع شعوبها الجماعة معززة للتكيف والاستجابة للتهديدات، وأن تبتكر عن قدرة معززة للتكيف والاستجابة للتهديدات، وأن تبتكر وتسهم على نحو استباقي في المجتمع العالمي.

٣٦ - وفي الاجتماع الوزاري التاسع للرابطة بشأن الرعاية الاجتماعية والتنمية، المعقود في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والله خاص ذوي الإعاقة والمسنين، اعتُمد إطار الرابطة الجديد للرعاية الاجتماعية والتنمية للفترة ٢٠١٦-٢٠٠٠. كما واصلت الرابطة تنفيذ إعلانها بشأن تعزيز الحماية الاجتماعية، والذي يهدف إلى تحقيق نمو مستدام ومنصف بسبل، منها على سبيل المثال، توسيع التأمين الاجتماعي ليشمل القطاع غير الرسمي، وتعزيز برامج المساعدة الاجتماعية للفئات المستضعفة.

٣٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتمدت الرابطة إعلان كوالالمبور بشأن الشيخوخة، وقامت بتنظيم عدد من الفعاليات الرامية إلى تبادل المشورة المبدئية بشأن طرق تعزيز القدرة المؤسسية على رعاية المسنين. وفيما يتعلق بذوي الإعاقة، تم إعداد عدة برامج بفضل المؤتمرات وحلقات العمل التي جرى تنظيمها في الشهور الاثني عشر السابقة.

٣٨ - وواصلت الرابطة العمل مع المحتمع المدني في مجال التنمية الاجتماعية. وقد نظر المؤتمر الخامس لاتحاد الرابطة للعمل الاجتماعي المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٦ في الاحتياجات التدريبية للإخصائيين الاجتماعيين في المنطقة. كما عقدت الرابطة حواراً مع المنظمات غير الحكومية خلال

المنتدى العاشر للحكومات والمنظمات غير الحكومية في الرابطة المعنى بالرعاية الاجتماعية والتنمية.

٣٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتمدت الرابطة خطة العمل الإطارية للتنمية الريفية والقضاء على الفقر للفترة ٢٠١٦-٢٠١٠. وقد حددت هذه الخطة عدداً من الجالات ذات الأولوية، يما في ذلك النمو الاقتصادي في الأرياف وأرباض المدن. وقد أمكن للرابطة، من خلال خطة العمل الإطارية معاونة الفقراء وسائر الفئات المستضعفة على المشاركة مشاركة كاملة في المناسبات الاجتماعية الاقتصادية والحصول على الحماية الاجتماعية.

• ٤ - وسوف تحتفل الرابطة بذكراها السنوية الخمسين في عام ٢٠١٧. وقد كانت على مدى العقود الخمسة الماضية سبّاقة فيما تبذله من جهود لإدماج المحرومين والمستضعفين في مجتمعاتها. وتظل الرابطة ملتزمة بتهيئة مجتمع شامل للجميع ومتوائم يعزز رفاه جميع شعوب الرابطة وسبل عيشهم.

13 - السيد مارتنز (أنغولا) تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إن التحديات العديدة التي تعترض طريق التنمية الاجتماعية عبر العالم تُنذر بوجوب قيام العالم بحماية مصالحه الجماعية حتى يتسنى له النجاح في القضاء على الفقر وفي تنفيذ إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

25 - وذكر أن الدول الأفريقية واصلت تسجيل معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي وتحسّنات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. غير أن المنطقة لا تزال لديها أدنى مؤشرات التنمية الاجتماعية، وأحد أعلى مستويات التفاوت في الدخل وفي بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، عما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها وعدة أطر سياساتية وخطط عمل تستهدف معالجة عدم المساواة.

٤٣ - وتحتل تنمية الشباب وتمكينهم وضعاً مركزياً في خطة أفريقيا الإنمائية. ومن أجل الاستفادة من العائد الديمغرافي المترتب على زيادة أعداد الشباب بين السكان في المنطقة، فقد جعل الاتحاد الأفريقي الاستثمار في الشباب إحدى أولوياته الأساسية من أجل بناء القدرة على التكيّف ومعالجة الأسباب الجذرية للتحديات، من قبيل عدم المساواة والهجرة القسرية والتطرف العنيف.

٤٤ - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ خطة عمل القارة للعقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩، فلا تتاح إلا لنسبة صغيرة من ذوي الإعاقة فرص الرعاية والتأهيل والتعليم. ولا تزال الإعاقة تمثل تمديداً للبقاء في أفريقيا، بما يقتضي إقامة نظام قوي للحماية الاجتماعية. ولما كان التساوي في الحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية والإسكان والبنية التحتية العمومية هي العامل الأساسي للتمكين الاقتصادي، فإن المحموعة الأفريقية تدعو الدول الأعضاء والمحتمع الدولي للعمل معاً بشأن الإعاقة، وبذل المزيد من الجهد لتعزيز وحماية حقوق ذوي الإعاقة.

٥٥ - وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي إطاره السياساتي وخطة عمله بشأن الشيخوخة، مما يقتضي من جميع دوله الأعضاء وضع سياسات بشأن الشيخوخة، وتوجيه رسم السياسات الوطنية. وسوف تواصل المحموعة الأفريقية بنشاط المشاركة في كل العمليات المتعددة الأطراف ذات الصلة لحماية حقوق المسنين وتعزيزها. ولا تـزال الأسـرة هـي نـواة المحتمعـات الأفريقية؛ فهي تقوم بدور حاسم في حَبْك النسيج الاجتمـاعي ودورهـا رئيسـي في التنميــة. وفي تمــوز/ يوليه ٢٠٠٤، اعتمد الاتحاد الأفريقي خطة عمل بشأن لمعالجة الإقصاء، وتعزيز الاندماج الاجتماعي. الأسرة في أفريقيا.

٤٦ - وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم، فلا تزال أفريقيا تواجه العديد من التحديات فيما يتعلق بحماية الأسر ودعمها بسبب انتشار الفقر. ويسعى الزعماء الأفارقة جاهدين إلى الوفاء بالتزاماهم فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية في مواجهة الركود الاقتصادي، والأزمة الغذائية، وتغيّر المناخ، والنزاعات، والملاريا، ووباء الإيدز والعدوى بفيروسه، وأزمة عدوى فيروس إيبولا، ولكن عزمهم ثابت على تحقيق الأهداف المقررة. وترحب المجموعة بدعم المحتمع الدولي لمعالجة فاشية الإيبولا وتحث شركاءها على الوفاء بتعهداتها بمساعدة البلدان التي لا تزال تعاني من آثار الأزمة. وقد قامت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بدور رئيسي في دعم التنمية.

٤٧ - وأخيراً، فإن المجموعة الأفريقية ملتزمة بمواصلة التنمية الاجتماعية والادماج الاجتماعي، مؤمنة بقوة بأنه لا ينبغي إغفال أي أحد. ومن ثم فمن الأهمية بمكان معالجة عدم المساواة وضمان اتاحة التجارة الدولية فرصاً متكافئة للمشاركة في الأسواق العالمية. ولا يخفى أن التنمية الاجتماعية هي المسؤولية الرئيسية للحكومات، ولكن لا بد أيضاً من التعاون الدولي والمساعدة الدولية لتحقيق الأهداف المقررة.

٤٨ - السيد كورتوريال (الجمهورية الدومينيكية) تكلم باسم دول جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. فقال إن الجماعة ملتزمة بتحقيق الادماج والتكامل الاجتماعي، والقضاء على الجوع والفقر، والحق في العمالة المنتجة والكاملة، وتوفير العمل الكريم واللائق للجميع. فالقضاء على الفقر والجوع يمثل تحدّياً أخلاقياً واحتماعياً واقتصادياً، كما أن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أداة رئيسية

٤٩ - والتعليم هو أهم المنافع العامة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة فرص أفضل في عالم متعولم. كما أن

الادماج الاجتماعي في ظل تعليم عالى الجودة على كل المستويات ضروري للقضاء على الفقر وعدم المساواة. وقد قام عدد من بلدان الجماعة بتحديد حصص لتعزيز ادماج الفئات المحرومة والمستضعفة.

٥٠ - ثم إن إعلان كوبنهاغن وخطة عمل القمة العالمية بشأن التنمية الاجتماعية لا يزالان مرجعاً رئيسياً للتنمية الاجتماعية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده لتنفيذ هذين الصكين. كما أن التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وسائر أشكال المساعدة التقنية، ضرورية للتنمية الاجتماعية. هذا، ومن الأهمية بمكان إحراء ما يلزم من إصلاح للنظام المالي والاقتصادي العالمي.

٥١ - وتعلق الدول الأعضاء في الجماعة أكبر أهمية على كل قضايا التنمية الاجتماعية، وقد برهنت على ما يمكن تحقيقه بموارد محدودة من حلال برامجها الرامية إلى تعزيز الادماج الاجتماعي وتمكين الفئات المستضعفة. والجماعة ملتزمة بتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة لأعضائها من حلال الخطط والبرامج والسياسات الوطنية مع أهداف يمكن تقديرها كمياً ترمى إلى تحقيق التمتع الشامل بكل حقوق الإنسان، وإعطاء الأولوية لمن يعيشون في فقر مدقع وسائر الفئات المستضعفة. كما أن من الأهمية بمكان تعزيز القدرة الإحصائية من أجل قياس التقدم وتوجيه صنع القرار ورسم السياسات.

٥٢ - وتقوم الجماعة بنشاط بتعزيز الإدماج والتكامل أساسي لحقوق الإنسان والتنمية. وترحب الجماعة بعمل المقررة الخاصة المعنية بحقوق ذوي الإعاقة والمبعوث الخاص للأمين العام المعنى بالإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بذوي فحسب، بل تتأثر أيضاً بالاقتصاد والسياسة والبيئة.

الإعاقة. ونظراً لحجم التحدّي، فإن من الواضح أن شواغل تلك الفئات ينبغي إدماجها في كل السياسات والبرامج العمومية، ولا سيما استراتيجيات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ومن ثم ينبغي النظر إلى الإعاقة في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

٥٣ - ومما يبعث على الانزعاج، ارتفاع نسبة الشباب غير الملتحقين بالمدارس وغير الحاصلين على عمل مأجور. ونظراً لأهم يمثلون نسبة كبيرة من السكان، فمن الضروري أن توفر لهم فرص التعليم والتدريب لضمان إدماجهم وإشراكهم في المحتمع على نحو كامل.

٤٥ - ومن دواعي القلق أن السكان الذين تخطوا الستين من عمرهم يُتوقّع أن يزيدوا بنسبة ٥٦ في المائة فيما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. وينبغى تعزيز إدماج السنين من حالال استراتيجيات احتماعية واسعة، وإيلاء مزيد من الاهتمام للمسنين من جانب المجتمع الدولي. علماً بأن اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق المسنين، التي اعتُمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ هي أول صك ملزم قانوناً لمعالجة حقوق الإنسان التي للمسنين. وتدرك الجماعة ما جرى من مداولات في الفريق العامل المفتوح العضوية والمعنى بالشيخوحة، وتحث الجماعة على النظر في بدء مفاوضات بشأن اتفاقية دولية لحماية حقوق المسنين وتعزيزها. وترحب الجماعة بعمل الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان، وتترقب باهتمام نشر تقريرها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٥٥ - وتقوم الأسرة بدور رئيسي في التنمية الاجتماعية، الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي الكامل لذوي ومن الأهمية بمكان معالجة الاحتياجات المحددة والتحديات الإعاقة. كما تدرك أن اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة هي صك من أجل القضاء على التمييز والإقصاء، وتحقيق التنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة وتحسين أحوال المعيشة. وأحيراً، فإن القضايا الاجتماعية لا تتعلق بالجال الاجتماعي

70 - السيد رامينغ (حزر البهاما)، تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الجماعة تدافع بقوة عن الصكوك، يما فيها خطة عام ٢٠٣٠، التي تسلم بحاجة الناس لأن تتاح لهم فرصة النمو وتنمية مهاراتهم والمساهمة في أسرهم ومجتمعاتهم بصورة مجدية، وتزويد ذوي التعليم والتدريب الجيد يما يحتاجون إليه للوفاء باحتياجاتهم الأساسية. وتتطلب التنمية الاجتماعية الاستثمار في الناس لتمكينهم من تحقيق كل ما لديهم من طاقات. وتعمل الجماعة الكاريبية مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين والمنظمات المجتمعية في مبادرات لمعاونة الأفراد على تحقيق ذواتهم، بسبل منها تنمية الشباب، والاستثمار في التعليم وإدماج خطة الجماعة المتعلقة بالإعاقة.

٧٥ - ولما كان ما يربو على ٢٠ في المائة من سكان منطقة الكاريي تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، يُنظر إلى الشباب باعتبارهم أصولاً حيوية لديها القدرة على العمل على التغيير الاحتماعي. علماً بأن خطة العمل لتنمية الشباب للفترة من خلال مباشرة الأعمال الحرة، والتدريب على القيادة وإشراك مباشرة الأعمال الحرة، والتدريب على القيادة وإشراك الشباب المعرضين للمخاطر.

٥٥ - والتعليم دافع رئيسي للتنمية المستدامة ولديه إمكانية بناء القدرة على التكيف ومقاومة الهشاشة، ولا سيما في الدول الصغيرة. والاستثمار في التعليم هو بمثابة الاستثمار في المستقبل. والجماعة ملتزمة، من خلال برنامجها الفرعي للتعليم، بتمكين الناس من العمل من أجل حياة أجود، وبتزويد المنطقة بالمعارف والمهارات اللازمة لها من أجل المنافسة في البيئة العالمية للقرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أن الجماعة الكاريبية فخورة بما حققته من مكاسب في مجال التعليم، مثل تحقيق الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي تحقيقاً يكاد يكون شاملاً، وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالمي، فإن معدلات

الجريمة والعنف تحدد بتقويض تلك المكاسب، ولا سيما أن ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة والفجوات في المهارات، تبعث على القلق.

90 - وتتطلّع الجماعة الكاريبية إلى تدشين السياسة والاستراتيجية التعليمية والتدريبية الجديدة لمصرف التنمية الكاريبي في أواخر عام ٢٠١٦. وتشتمل خطة التنمية التعليمية الجديدة على مدخلات من الأطراف المعنية الكاريبية الرئيسية وسوف تركز على التفاوتات داخل نظم التعليم في المنطقة، ومساعدة البلدان الكاريبية على تحقيق نتائج تعليمية إيجابية، والمساهمة في تشكيل اقتصادات عالية الجودة، قائمة على المعرفة.

7 - هذا، مع العلم بأن الأشخاص ذوي الإعاقة في الجماعة الكاريبية لا يزالون مستضعفين بدرجة عالية، ومعرضين لإساءة المعاملة، والإهمال، والتهميش الاجتماعي والفقر المدقع. وفي إعلان بيتيون - فيل، الذي هو ثمرة من ثمار الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى للجماعة الكاريبية بشأن حقوق ذوي الإعاقة، المعقود في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، أعادت الدول الأعضاء في الجماعة تأكيد التزام المنطقة السياسي بضمان أن تكون المجتمعات شاملة للجميع. ودعت إلى تعيين مقرر للجماعة معني بالإعاقة يقوم بتعزيز المعايير الدولية الحديثة للرعاية والمعالجة، وتحقيق تغييرات إيجابية في المواقف والتصورات والسلوكيات، والمساعدة في وضع قوانين وتوفير حدمات لحماية وتعزيز حقوق ذوي الإعاقة. علماً بأن الاحتفال المرتقب بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تمثل فرصة ملائمة لوضع المنطقة على مسار أكثر شهولاً.

71 - السيد وايتلي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي)، تكلم باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً وتركيا؛ وبلدي

16-17120 **10/13** 

عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن أوروبا تعكف حالياً على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في سياساتها الداخلية والخارجية. وتحيط المعاهدة المؤسسة للاتحاد الأوروبي علماً بتصميم دولها الأعضاء على تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها، آخذة في الحسبان مبدأ التنمية المستدامة. وعلى الرغم مما تحقق من تقدم كبير وتحسنن في الوضع الاقتصادي، فإن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لا يزال تعترضه تحديات. فالبطالة الممتدة طويلاً، والفقر، وعدم المساواة، ونقص مستويات التلاحم الاجتماعي والاندماج الاجتماعي ونقص مشكلات شديدة الحدة.

٦٢ - وينبغى للتقدم أن يمضى يداً بيد مع تحقيق تحسينات في حياة الناس، ولكن تحقيق ذلك يقتضى استثمارات وإصلاحات. ولدى الاتحاد خطة استثمارية بمبلغ ٣٠٠ بليون يورو لحفز الاقتصاد ومن ثمّ إيجاد وظائف. كما أنه سوف يكثف جهوده لمكافحة تجزئة سوق العمل والعمل غير المعلن عنه، وتحويل العبء الضريبي عن القوى العاملة، وتحديث نظم المعاشات التقاعدية وسائر نظم الحماية الاجتماعية والاستثمار في المهارات لتحسين قابلية الشباب والعاطلين من مدة طويلة للحصول على عمل. ولقد انخفض معدل بطالة الشباب انخفاضاً كبيراً منذ عام ٢٠١٣، ثم إن مواصلة خفض هذا المعدل لا يزال يمثل أولوية عليا للاتحاد الأوروبي. وقد أسفرت مبادرة الاتحاد الأوروبي لضمان مصالح الشباب عن نتائج مشجعه في كل دوله الأعضاء. ففي إطار هذه المسادرة، يتلقى جميع الشباب عرضاً حيداً للعمل، أو الالتحاق ببرنامج للتدريب على العمل، أو التدريب المهني أو تتاح لهم فرصة مواصلة تعليمهم في غضون أربعة أشهر من بطالتهم أو من تركهم التعليم النظامي. وعلى مدى السنتين الماضيتين أجريت إصلاحات هيكلية حسورة على الصعيد الوطني أدت إلى تحسين حدمات العمالة العامة، وإلى

إيجاد حوافز لتنشيط عملية إيجاد وظائف، واتخاذ تدابير لتحسين نظم التعليم والتدريب المهني.

٦٣ - وينبغي للحكومات اتخاذ خطوات للتصدي للتمييز العمري وكفالة إمكانية حصول المسنين على عمل لائق، ومعاشات تقاعدية كافية، ورعاية صحية، ورعاية مديدة وحماية من سوء المعاملة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة استطلاع الكيفية التي يمكن بما تعزيز حقوق الإنسان للمسنين بأفضل ما يمكن في المحتمعات الشائخة، على نحو ما يمثله دوره وإسهامه النشط في فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعنى بالشيخوخة. ولا يزال ذوو الإعاقة متضررين إلى مدى بعيد من البطالة ونقص تمثيلهم في التعليم العالى داخل الدول الأعضاء. وسوف يواصل الاتحاد إدماج قضايا الإعاقة فيما يتخذ من إحراءات لمكافحة البطالة، والعمل على مشاركتهم مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في المجتمع. وهو يرحب بالملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/C/EU/CO/1)، التي هي ثمرة أول حوار على الإطلاق يدور بشأن تنفيذ الاتحاد الأوروبي لمعاهدة دولية لحقوق الإنسان. علماً بأن التوصيات ومدخلات المنظمات المثلة لذوي الإعاقة تصبّ في أعمال التحضير للتقرير المرحلي عن تنفيذ الاتحاد الأوروبي للاستراتيجية المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

75 - ويعزز الاتحاد الأوروبي المساواة بين الجنسين في كل سياساته وأنشطته. وهو يعمل، تحديداً، على زيادة معدل عمالة المرأة، ويعالج الفحوة الجنسانية في الأحر، وكفالة تحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة الأسرية، ومكافحة الفصل المهني، وكفالة توافر رعاية ميسورة الكلفة وعالية الجودة للأطفال، ومكافحة العنف ضد المرأة. وهو يرحب بالتعهدات التي قطعتها الدول والمنظمات الإقليمية بتسريع تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والتي أعرب عنها في

احتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، علاوة على الأهداف الإنمائية المستدامة المتعلقة بالجنسين. ويدعم الاتحاد الأوروبي مكافحة العنف والتمييز ضد المرأة دعماً كاملاً، على نحو ما تعلنه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

م7 - ونظراً لأهمية القضايا المتعلقة بالأسرة، فإنه يعكف على اتخاذ عدد من الإحراءات المهمة المتعلقة بالإحازة الوالدية، والموازنة بين الحياة الأسرية والعمل، والأحوال المعيشية للأسر المستضعفة والعنف المنزلي. وقد أنشئ المحفل الأوروبي للاستثمار في الأطفال لتعزيز تقييم السياسة المتعلقة بالطفل والأسرة، وتبادل الممارسات الجيدة. واعتمدت المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٣ توصية تحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لمعالجة فقر الأطفال وقدم الاتحاد والإقصاء الاحتماعي لهم، وتعزيز رفاه الأطفال. وقدم الاتحاد في عام ٢٠١٣ توصيات تخص بلداناً محددة بشأن فقر الطفل ورفاهه والموازنة بين العمل والحياة الأسرية.

77 - غير أنه لا مجال للركون إلى الدعة. فعلى الرغم من تزايد مرونة سوق العمل في الاتحاد الأوروبي، لا تزال توجد تفاوتات فيما يتعلق بالعمالة والنتائج الاجتماعية في الدول الأعضاء، ولا سيما داخل منطقة اليورو. وقد أطلق الاتحاد مشاورة عامة بشأن الدعامة الأوروبية للحقوق الاجتماعية من أجل تحديد مبادئ لدعم أسواق العمل ونظم الرعاية ذات الأداء الجيد، وذلك بسبل منها التقارب المتحدد داخل منطقة اليورو. ولا يخفى أن فهم الاتجاهات الجديدة في أنماط العمل والمجتمعات فهما أفضل من شأنه جعل النموذج الأوروبي أشد صموداً للمستقبل.

77 - السيد أبو العطا (مصر) تكلم باسم مجموعة أصدقاء الأسرة في نيويورك، فقال إن المجموعة تؤمن بأن الأسرة هي الوحدة النواة الطبيعية والأساسية للمجتمع، التي تتحمل

المسؤولية الرئيسية عن تنشئة الطفل وحمايته، وهي القيّم على النساء والمسنين وذوي الإعاقة والحامية لهم. ولا يمكن تحقيق بيئة أسرية صحية من دون مشاركة الدولة والمجتمع مشاركة كاملة في حماية الأسرة. كما أن الوحدة الأسرية هي مركز تعليم الأطفال والصغار، ولا يمكن لدورها أن يحل محله أي بديل له. ثم إن الأسرة تقوم بدور رئيسي في التنمية الاجتماعية، والتلاحم والتكامل الاجتماعي، وهي العامل الرئيسي للتنشئة الاجتماعية وإدماج أفرادها في المجتمع. وينبغي للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، امتثالاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن تقدم كل دعم ممكن لحماية و تعزيز مؤسسة الأسرة، ولا سيما الأسرة التي لديها اطفال. علماً بأن كل الثقافات والتقاليد توقّر الأسرة العنارها الوحدة الرئيسية للمجتمع والقيّم على حقوق الأسرة، وفقاً لقوانينها الوطنية وتقاليدها وخلفياقا الدينية.

7. وتحـــث المجموعــة إدارة الشــؤون الاقتصــادية والاجتماعية وجهة التنسيق التابعة لها والمعنية بالأسرة على القيام بدور أكثر فعالية في توعية المجتمع الدولي بأهمية الأسرة. لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف السنة الدولية للأسرة. وينبغي للدول الأعضاء على الخصوص النظر في سياسات وبرامج أسرية المرتكز في قيامها بتنفيذ الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من أهداف التنمية المستدامة.

79 - ثم تكلم بصفته الوطنية، فقال إن سنة ٢٠١٦ توافق مرور ثلاثين سنة على اعتماد إعلان الحق في التنمية، كما أنها شهدت المرحلة الأولى للتدابير التي اتخذها الدول الأعضاء صوب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويشير هذان المعلمان البارزان كلاهما إلى أنه لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة إلا إذا كانت شاملة للجميع.

16-17120 **12/13** 

٧٠ - والحكومة المصرية مسؤولة عن تعزيز وحماية الأسرة التي عرّفها الدستور بأنها أساس المجتمع. ويحتفي البلد (مصر) للوزارة المصرية للتضامن الاجتماعي تقوم بتعزيز الإطار مشاريع لمنع تشغيل الأطفال، ولا سيما في الأرياف، وإقامة دور حضانة للأطفال ومؤسسات لرعاية المواطنين المسنين. هذا، وقد وافقت الحكومة على مشاريع قوانين بشأن الشباب والرياضة، وأعدت استراتيجية حاصة لتشغيل الشباب. وأضاف أن حكومته تعمل أيضاً على إنشاء محلس دستور عام ٢٠١٤، ويتضمن قضايا متعلقة بهم في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتعكف منظمات المحدود الموارد الاقتصادية. المحتمع المدني حالياً على مراجعته.

> الاحتماعية، بما فيها الدائرة المفرغة للفقر والتفاوت في الأوسط والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل واستمرار احتلال الأراضي العربية في فلسطين ومرتفعات الحولان. وينبغي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية لكل دولة عضو، مع إعطاء البعد الاجتماعي أولوية مساوية للأبعاد الاقتصادية والبيئية.

٧٢ - السيد سكابيني ريكياردي (باراغواي) قال إن الدول الأعضاء قد شرعت في المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في تنسيق الخطط والبرامج الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، بغية تحقيق تلك الأهداف في جميع البلدان والمناطق في غضون ١٥ عاماً. غير أنه لن تكون التنمية مستدامة إذا كان التقدم يتحقق بين الفينة والفينة.

٧٣ - ومن الأدوات الرئيسية التي تستخدمها باراغواي للوفاء بالتزامها بعدم إغفال أي أحد خطتها الوطنية للتنمية بيوم الأسرة في آذار/مارس من كل عام. وهناك إدارة جديدة التي تركّز على الحدّ من الفقر، وتعزيز التنمية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، وإدخال البلد في المؤسسي لسياسات الأسرة والطفولة. وهي تقوم بتنفيذ الأسواق العالمية. وتنص الخطة على إعداد عدد من برامج الحماية الاجتماعية لتعزيز سبل العيش لأقل الناس موارداً، ولا سيما النساء، والأطفال والبالغون المستضعفون، وذوو الإعاقة، والسكان الأصليون وسكان الأرياف. وعلى سبيل المثال، فإن برنامج تيكوبورا، قد صُمِّم للحد من انتقال الفقر بين الأجيال، وتحسين سبل حصول الأسرة على الخدمات وطني للمواطنين المسنين. وتم إنحاز مشروع قانون بشأن الصحية والتعليمية، ولا سيما في حالة النساء العائلات الإعاقة تتجلى فيه المكاسب التي حققها ذو الإعاقة بموجب للأسرة. كما تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج مهم لتشييد مساكن اجتماعية ميسورة الكلفة للوفاء باحتياجات الأسر

٧٤ - ومع كون حوالي ٦٠ في المائة من سكان باراغواي ٧١ - وهناك تحديات عديدة تعوق تحقيق التنمية تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة - وهي من أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية - فإن باراغواي تؤمن بقدرة الشباب على الدخل. ومن العوائق الأخرى الأعمال الإرهابية في الشرق إحداث تحوّل في المجتمع. وهناك برنامج للمنح الدراسية للدراسات العليا في الخارج ومنح دراسية لتدريس مواضيع تخصصية، تم إدخالهما على نطاق البلد من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد على الأمد الطويل. وقال إن وفده يعيد تأكيد التزامه بخطة عام ٢٠٣٠، مؤمناً بأن تحقيق التنمية المستدامة سوف يسهم في قيام محتمعات أكثر سلماً وتلاحماً اجتماعياً.

رُفعت الجلسة الساعة ٥٠:٢٠.